إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم

La problématique du développement politique en Algérie entre l'exigence de transitions et nécessité de rationalisation de la gouvernance.

أ. جهيدة ركاش

أستاذة مساعدة قسم " أ "

قسم العلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

- **الملخص:**

جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على موضوع التنمية السياسية وإشكالية الحكم الراشد في الجزائر، من خلال إبراز العلاقة بين المنطلقات والمحددات النظرية المتحكمة في تفسير المفهومان وتحليلهما، وبين المشكلات السياسية التي ترتبط بواقع الحياة السياسية في الجزائر انطلاقا من متغيرين أساسيين: التنمية السياسية أو دمقرطة الحياة السياسية كمتغير أصيل ومستقل والحكم الراشد كمتغير تابع وعوامل وعناصر كل منهما، وكيف تعامل النظام السياسي الجزائري مع هذين المتغيرين، وذلك من خلال توفير وتحقيق دولة الحق والقانون، الجودة السياسية، والفاعلية في تسيير الشؤون العامة.

- **الكلمات الدالة:** التنمية السياسية، الإصلاحات السياسية، التحول الديمقراطي، الحكم الراشد

Résumé :

Notre étude se veut une réflexion sur la question du développement politique et de la problématique de la bonne gouvernance en Algérie à travers la mise en évidence de la relation qui existe entre les paramètres et les éléments théoriques servant l'interprétation et l'analyse de ces deux concepts et les problèmes politiques qui sont liés à la vie politique en Algérie.

Pour ce faire nous nous basons sur les facteurs et les éléments de deux variables jugés essentiels : D'abord, le développement politique ou la démocratisation de la vie politique comme variable incontestable et indépendant et ensuite, la bonne gouvernance comme variable dépendant. Nous essayons donc de voir comment le système politique algérien agit avec ces deux variables en réalisant l'état de droit et en fournissant la qualité politique et l'efficacité de la gestion des affaires publiques.

Mots-clés : Développement politique, Réformes politiques, la transition démocratique, la bonne gouvernance

- **مقدمة:**

لقد فرض عالم ما بعد الحداثة على المجتمعات الدولية ومنها مجتمعات العالم الثالث قراءات جديدة لبعض المفاهيم كالديمقراطية، الإصلاحات السياسية، التنمية السياسية والحكم الراشد، كل هذه التأثيرات بلغت صدها إلى الجزائر التي تميز الوضع فيها منذ عام 1989 بظهور مجموعة من التغيرات السياسية والتحولات الديمقراطية في إطار التعددية والانفتاح السياسي، والسعي إلى بلوغ جودة سياسية وإحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام الجزائري وعملياته السياسية للوصول إلى ترسيخ دعائم الحكم الراشد.

وعليه فإن فهم ما تعانيه الجزائر من قصور وعدم القدرة على تحقيق بعض مظاهر التحديث وتجاوز صفات التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية، مرتبط بتحليل وتشريح قضية "التنمية السياسية " فيها، مع محاولة تفسير طبيعة المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، كتراجع مستويات الممارسة السياسية والأداء والفعالية في الواقع التطبيقي، وعدم القدرة على بلوغ مستويات من التنمية والتحديث السياسيين، ما يؤثر سلبا على فعالية الحكم الراشد الذي يفرض بالضرورة القيام بإصلاحات شاملة أساسها تنمية سياسية عالية تمس كل هاته الجوانب لتفعيل رشادة الحكم في أنظمتها.

وفي إطار هذا السياق تعكف هذه الدراسة على استجلاء طبيعة التحولات السياسية وواقع التنمية السياسية في الجزائر في خضم الجدل السياسي حولها، وعليه تتحدد إشكالية هذه الدراسة في البحث عن مدى تأثير الإصلاحات والتحولات السياسية على مسار التنمية السياسية في الجزائر؟، وإلى أي مدى يؤثر مستوى التنمية السياسية على تفعيل الحكم الراشد في الجزائر؟ ثم ما هي المتغيرات الضامنة لفعالية ونجاعة هذا الحكم ؟.

للإجابة على هذه الإشكالية نقوم باختبار الفرضيات التالية:

- التنمية السياسية ومن خلال مختلف عناصرها وآلياتها، تضمن تمايزا بنائيا وقدرات متزايدة وكلها معايير تدعم نسق الحكم الراشد وتعززه من خلال الإدراك الواعي لعملية البناء الشاملة للدولة الوطنية.
- التنمية السياسية عامل محوري في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر.

وقد كان " المنهج الوصفي التحليلي " هو أنسب المناهج للتحقق من صدق هذه الفرضيات، لأنه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي للظاهرة محل الدراسة وإبراز مضمونها وإعطاء نتائج عملية لها.

من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة أن تتناول الموضوع المبحوث وفق الإطار العام التالي:

1. المقاربة النظرية للتنمية السياسية والحكم الراشد
2. واقع التنمية السياسية ومسارها في الجزائر
3. معيقات التنمية السياسية في الجزائر
4. الإصلاحات المتبعة لتوسيع نطاق الحكم الراشد في الجزائر

5. الأولويات الأساسية للإصلاح والتنمية السياسية

1- المقاربة النظرية للتنمية السياسية والحكم الراشد:

أ- في مفهوم التنمية السياسية :

يعتبر مفهوم التنمية السياسية Political Development من المفاهيم العلمية التي كانت ولا تزال محل اهتمام الباحثين في مجال علم السياسة والاجتماع، حيث برزت كقضية علمية وعملية في آن واحد في ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة، واستجابة لضروريات سياسية عملية ملحة أيضا، وكان جوهر هذا الاهتمام ومحوره الأساسي هو التصدي لمشكلات وعوامل التخلف السياسي التي جابهت المجتمعات الدولية عموما ودول العالم الثالث خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

ورغم انتعاش أدبيات التنمية السياسية إلا أنه لم يحدث اتفاق بين المنظرين حول مدلول محدد لمفهوم التنمية السياسية، خاصة بعدما حمل هذا المفهوم منذ البداية بدلالة قيمية وإيديولوجية واستخدم وعرف من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية[1]، خصوصا وأن المفهوم لا زال يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه كالتغيير السياسي، الإصلاح السياسي، التحديث السياسي، الانتقال الديمقراطي...الخ.

وعليه فوفقا لتلك الدلالات المتعددة قدمت تعريفات مختلفة للتنمية السياسية كان أولها ما وصفها بأنها مجرد البحث عن التغيير[2]، باعتبارها عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها اكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه.

ويرى " جابرييل ألموند " أن التنمية السياسية " تمثل استجابة النظام السياسي للتغييرات الحاصلة في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع [3]، حيث تتمثل أهم معاييرها في " التمايز البنيوي، استقلالية النظم الفرعية، وعلمانية الثقافة."

من ناحية أخرى عرفت التنمية السياسية أنها التحول إلى الديمقراطية والعزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي،[4] حيث يقول باي " أن التنمية السياسية هي أو يجب أن تكون مرادفة لبناء المؤسسات والممارسات الديمقراطية " [5]،

وبالتالي فالديمقراطية هي هدف التنمية السياسية وأن مؤشرات الديمقراطية تعكس المدى الذي وصلت إليها عملية التنمية السياسية.

ولكن يظهر لنا أن التعريف الذي يبدو ملائما إلى حد ما للتنمية السياسية هو أنها " عملية تنطوي على خلق نظام سياسي شرعي وفاعل، قادر على إنشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسي ذو إرادة تنموية تسعى مشتركة مع النظام السياسي لتأسيس والمحافظة على وجود مؤسسات مبنية على قيم منسجمة مع روح الديمقراطية والحرية والمساواة والشفافية والتعددية السياسية، متجاوزة بذلك كل أزمات التنمية السياسية[6].

في نفس السياق حدد هنتجتون ثلاثة مقومات أساسية للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي:

أ- ترشيد السلطة ب- تباين الوظائف السياسية ج- المشاركة السياسية.[7]

أما عن أهم مؤشرات التنمية السياسية فتتمثل في:

- مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص وضمان حرية التعبير.
- وجود مجتمع مدني فاعل وثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام الرأي.
- قدرة النظام السياسي في استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة.
- مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافية في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.
- تطوير التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.
- وجود برلمان فاعل يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية.[8]

ولقد تم التركيز في السنوات الأخيرة على الشروط السياسية للتنمية ومنها: رجاحة الحكم والشفافية والمساءلة كشروط لابد منها لمواصلة العملية التنموية، والتي تصطدم في العديد من البلدان النامية بمشكلة الفساد السياسي التي بدورها تنتقص من مشروعية النظام السياسي واستقراره، والذي يستوجب إصلاحه من خلال ضمان الشرعية والمساواة والرقابة والإصلاح بغية السير قدما في تطبيق النموذج التحديثي للحياة السياسية والاقتصادية.[9]

وعليه تتجلى منطلقات التنمية السياسية بضرورة وجود الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة اللازمة، وان توفرت الشروط الثلاثة للتنمية لابد وأن تؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية السياسية.

ب- مفهوم الحكم الراشد:

يعتبر مفهوم الحكم الراشد من أكثر المفاهيم مثارا للجدل ضمن نطاق تداول جد واسع وضعه موضع اهتمام الساسة وعناية الدارسين وتمحيص الإعلاميين ومختلف الفاعلين، ويمكن أن يجد الجدل الدائر حول هذا المفهوم تفسيرا في كونه متداولا في حقول معرفية مختلفة، وقد ظهر المفهوم منذ عام 1989 في كتابات البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي، ثم نما المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار من سيادة القانون.[10]

أما في بداية التسعينات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وكل ما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها، وكذا كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها، وركز على أن محور اهتمام المفهوم لا ينصب فقط على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع،

ولكن يركز أيضا على القيم التي تحتويها تلك المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة.

ويستخدم مفهوم الحكم الراشد من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[11]، أما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الراشد بأنه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها "[12]

ويعتبر مفهوم الحكم الراشد مؤشرا للانتقال بفكرة الإصلاح من التعامل النظري إلى التفكير العملي وتحديد مؤشرات قابلة للقياس، لتقويم حالة الحكم وصنع السياسة لا سيما في الدول التي تشهد عمليات إصلاح اقتصادي وسياسي.[13]

هذا بالإضافة إلى أن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهي:

- البعد السياسي: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- البعد التقني: المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.
- البعد الاقتصادي – الاجتماعي: المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.[14]

ولهذه الأبعاد الثلاثة تأثيرها على طبيعة الحكم الراشد، إذ من المتعذر أن نتصور وجود إدارة فعالة دون أن تكون متحررة من هيمنة السياسيين، وعلى التوازي يتعذر على القيادة السياسية انجاز السياسات العامة بدون وجود إدارة عامة فاعلة، كذلك يتعذر على المجتمع المدني مراقبة القيادة السياسية والسلطة الإدارية ومحاسبتها وهو يقع تحت هيمنة الدولة، فضلا على ذلك لا تستقيم السياسة الاقتصادية بغياب المشاركة الشعبية في صنع القرارات وتنفيذها، الأمر الذي يعني عمليا بأن الحكم الراشد هو الحكم الذي يركن إلى الأسس الديمقراطية ويستند إلى الشفافية والمشاركة والمحاسبة، والحكم الراشد على علاقة تبادلية بين الدولة ومؤسساتها من ناحية وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني من ناحية أخرى، والعلاقة بين أطراف هذه الثلاثية هي التي تقرر رشادة الحكم من عدمه .

2- واقع التنمية السياسية ومسارها في الجزائر:

تمثل قضية التنمية السياسية في الجزائر واحدة من أهم القضايا المطروحة وتحديا رئيسيا في ظل الواقع السياسي المتردي والتخلف الملاحظ في مستوى الممارسة السياسية وإدارة الحكم*، فرغم أن الجزائر قد خطت خطوات محسوبة باتجاه الإصلاح بعد التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والاتجاه نحو تبني مفهوم حقوق الإنسان وتداول السلطة،

إلا أن هذه الإصلاحات بقيت محدودة ولا تطال مسائل حساسة كتلك المتعلقة بالسلطة السياسية وبالتالي فإن الجمود يظل السمة الأبرز في الحياة السياسية في الجزائر.

إن عملية التحول والتغيير الديمقراطي في النظام السياسي الجزائري فرضها الواقع الداخلي للنظام القائم الذي أفرز عدة أزمات منها، أزمة الشرعية، أزمة الهوية،أزمة المشاركة السياسية والمعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية، وأصبحت بيئة النظام السياسي الجزائري بيئة متأزمة في جميع نواحيها، كل هذه المؤثرات السلبية شكلت ضغوطا كثيفة على النظام جعلته يلجأ إلى خيار التعددية السياسية والحزبية استجابة لهذه الضغوط.

وقد مثلت سنة 1989 بالنسبة للجزائر منعطفا حاسما وتحولا جذريا في مسارها السياسي والاقتصادي، وهذا بإتباعها النهج الديمقراطي واقتصاد السوق وبتبنيها مبدأ التعددية الحزبية من خلال حرية تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية، إضافة إلى تحرير الاقتصاد وخوصصة المؤسسات الاقتصادية.

وجاءت هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية كاستجابة لغضب الشارع وانتفاضته في مظاهرات صارمة، شملت مختلف مناطق الجزائر في 05 أكتوبر 1988 تعبيرا عن رفضهم للأوضاع السائدة وللسياسة المتبعة، فكان دستور 23 فيفري 1989 الذي فرض على النظام السياسي إدخال تعديلات وإصلاحات في القوانين التنظيمية للدولة، التي من شأنها أن تفتح المجال للتنمية السياسية تدعم من خلالها سيادة الشعب واحترام خياراته الحرة وتحقيق مشاركة سياسية أكثر فعالية لمختلف الاتجاهات والفعاليات السياسية والاجتماعية، وبصدور الدستور المشار إليه تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة بإنهاء نظام الأحادية وإعلان التعددية السياسية والحزبية.[15]

وكانت أهم الإصلاحات السياسية التي أتى بها دستور 1989 ما يلي:

- تكريس الفصل بين الحزب والدولة وإلغاء احتكار جبهة التحرير لعمليات الترشيح لمختلف أنواع الانتخابات.
- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، ولأول مرة يقتصر دور رئيس الجمهورية على تعيين رئيس الحكومة فقط، بعد أن كان هو الذي يعين الحكومة ويحدد سياستها.[16]
- السماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي تنص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم صدور القانون العضوي بها في جويلية 1989.
- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وإقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من الدستور.
- إنهاء الدور السياسي للجيش إذ نص الدستور على انحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد.[17]
- إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية، الهدف منها متابعة أعمال سلطات

الدولة واحترام الدستور ومراقبة أعمال الدولة والمرافق العمومة.

- اقتسام السلطة بين الرئيس والحكومة والبرلمان لغرض تجسيد التوجه الإصلاحي الرافض لاحتكار السلطة، وهذا يعني تنظيما جديدا للسلطة التنفيذية محوره أنها ستكون مسئولة أمام البرلمان.[18]

وفي هذا الصدد يمكن القول أن ديمقراطية أكتوبر لم تكن وليدة ظروف عادية، وإنما وضعت تلبية لمطالب عميقة جسدتها أحداث أكتوبر 1988 التي دفعت بالإصلاحات السياسية والدستورية للقضاء على احتكار السلطة والتفرد بها من قبل النظام السياسي القائم، ولغرض إقامة مجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي، ومن ثم فهي ديمقراطية مصنوعة بقرار ولا تعبر عن تطور سياسي أو عن نضج سياسي للمواطن الجزائري، فضاقت أفاق التحول الديمقراطي بدعوى أولوية الاستقرار السياسي.[19]

خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى سنة 1996، ونتيجة للوضع السياسي والأزمة الأمنية التي مر بها النظام الجزائري بعد توقيف المسار الانتخابي وحل البرلمان واستقالة رئيس الجمهورية، ووجود فراغ مؤسساتي، كان لا بد من استكمال بناء المسار المؤسساتي والعودة إلى الشرعية الدستورية[20]، لذلك فبعد الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في أفريل 1995، تم تعديل دستور 1996 الذي جسد مرحلة أخرى من الإصلاحات السياسية وأدخل تعديلات جوهرية أهمها:[21]

- تحديد مدة عهدة رئيس الجمهورية لعهدتين فقط ضمانا للتداول على السلطة والذي يعد من الأسس المهمة لكل ديمقراطية حقيقية وسلمية.
- إرساء مبدأ الثنائية البرلمانية، أي وجود غرفتين يتشكل منهما البرلمان وهذا ما فضت به المادة (98) ويستهدف هذا النوع من التعديل تحقيق الاستقرار لمؤسسات الدولة.
- تقرير مبدأ المحاسبة من خلال مسئولية الحكومة أمام البرلمان.

وبناءا على النصوص القانونية الواردة في دستور 1996 أجريت سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتي اتخذت شكل إثراء بعض القوانين، وإضافة قوانين جديدة خاصة القوانين العضوية المكملة للدستور ومن أمثلتها:

- القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.
- القانون العضوي المتعلق بالمحكمة العليا.
- القانون العضوي المنظم للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما.

وعليه فقد كان التوجه الواضح لترسيخ الممارسة الديمقراطية على مستوى النصوص من جهة، ومن جهة أخرى صياغة منظومة قانونية مكملة تسمح بنمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا، وتفعيل المؤسسات اللازمة لوضع المبادئ الديمقراطية موضع التنفيذ والاستمرارية [22].

وشهدت الجزائر عودة المسار الانتخابي الذي هدف إلى إعادة بناء الصرح المؤسساتي وإنهاء الفترة الانتقالية، وأجريت وفقا لذلك عدة استحقاقات انتخابية* ساهمت في بروز

حراك سياسي لا سيما بعد دعوة الرئيس " اليمين زروال " إلى مؤتمر الوفاق الوطني نهاية عام 1997، وتم الاتفاق على عدد من التعديلات السياسية لتجسد مبدأ سيادة القانون والحفاظ على وحدة الأمة.

ثم واصل الرئيس بوتفليقة مسار الإصلاحات السياسية والقانونية فكانت مبادرة إصلاح القضاء لتعزيز دولة الحق والقانون، إذ تدعم القطاع بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وذلك في أكتوبر 1999، بهدف إرساء نظام قضائي صلب وفعال قادر على الاستجابة لتطلعات المواطنين وتجسيد سيادة القانون، أما سنة 2002 فعرفت مشاريع أخرى في إطار إصلاح هياكل الدولة ومهامها، ويهدف هذا الإصلاح إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس حديثة استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر، ويتوخى هذا الإصلاح الشامل المدى إلى تزويد الإدارة بالأدوات المكيفة والوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي وتجذير الحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد وإفاضة التقدم الاجتماعي مساندة فعالة، فالمسار الذي شُرع فيه يتطلع إذن إلى إعادة تحديد طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع وكذا إلى تعميم الأنماط التشاركية للتسيير على كافة المستويات.

إلى جانب التعديل الدستوري الذي عرفته الجزائر عام 2008، والذي من خلاله تم تمديد مدة ولاية رئيس الجمهورية حيث أصبحت مدة الرئاسة قابلة للتجديد أكثر من مرة خلافا لما سبق حيث كانت تجدد مرة واحدة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تمثل في العمل على إلغاء ازدواجية السلطة التنفيذية من خلال توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية أمام رئيس الحكومة الذي أصبح يسمى الوزير الأول، إلى جانب تكريس الحقوق السياسية للمرأة من خلال ترقية حق المرأة في الممارسة السياسية[23].

بعد ذلك برزت الحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية تتماشى مع أجواء الربيع العربي التي تشهدها المنطقة، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية التي استوعبت الدرس سواء من تجربة أكتوبر 1988م أو من التجربة التونسية، فجاء رد الفعل الرسمي بالتفاعل والاستجابة بالمبادرة إلى إجراء إصلاحات سياسية تدريجية، التي جاءت تجسيدا لمحتوى الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في شهر أفريل لسنة 2011.

وجاءت الخطوط الإصلاحية في النقاط الأساسية التالية:

- **قانون الإعلام**: *والمتضمن فتح المجال أمام المؤسسات الإعلامية المستقلة لإنشاء القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة والصحف ووضع أدوات لدعم الصحافة في الجزائر، بهدف تدعيم المكتسبات الديمقراطية والتكفل بمتطلبات تنظيم المجال الإعلامي الوطني.

- **قانون الأحزاب**: ويشمل توسيع نطاق التعددية الحزبية وتجديد النخب السياسية وجذب كفاءات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع.[24]

- **قانون الجمعيات:**[**] يتضمن تسهيل إنشاء الجمعيات وتحديد إستراتيجية شاملة لتفعيل الحياة الجمعوية لكنها تمنع أي تعاون أو دعم أو تمويل أجنبي.

- **تعديل قانون الانتخابات** : من خلال إنشاء لجنة للإشراف على الانتخابات تتألف من قضاة يعينهم عبد العزيز بوتفليقة نفسه، وتهدف إلى ضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها فضلا عن تعزيز دور الأحزاب في مراقبة الانتخابات[***].

- **ترقية التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة:** من خلال تخصيص نسبة تتراوح بين 20 إلى 30 % من مقاعد المجالس المحلية والولائية والبرلمان للنساء، بما يعرف بكوتا المرأة في المجالس المنتخبة.[(25)]

- **حالات التنافي مع العهدة البرلمانية:** ويقصد بالتنافي بمفهوم القانون العضوي رقم 01/12، الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى أو بينها وبين المهام أو الوظائف أو الأنشطة المحددة في القانون.[(26)]

- إلغاء حالة الطوارئ المفروضة على الجزائر منذ أكثر من 20 سنة.

- إضافة إلى تعديل الدستور وهو أهم مرحلة في هذا المسار والذي أجل البث فيه إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية 2012.

لكن حتى الآن تبدوا الخطوات الجزائرية نحو الإصلاح والتنمية السياسية بطيئة ولا توائم نسق التحولات السريعة التي تعصف بالمنطقة العربية، فعلى الرغم من جملة الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام السياسي الجزائري على مختلف المستويات والأطر، فإن هذه الإصلاحات تبقى بعيدة عن تجسيد تنمية سياسية فعلية ما لم تأخذ بعين الاعتبار اقترابات أوسع وأكثر تلاؤما مع الواقع، بمعنى السعي إلى بناء تصورات ومركبات تحليلية تراعي الحقائق السياسية والاجتماعية التي تميز الممارسة السياسية في الجزائر، حيث أن الإصلاحات السياسية المجسدة وفي انتظار الإصلاحات السياسية التي سيضطلع بها البرلمان والتي ستمس وثيقة الدستور، تبقى ناقصة على اعتبار أن العملية السياسية لا تقتصر على الأبعاد الرسمية من إجراءات قانونية لمؤسسات الدولة وهياكلها فقط، وبالتالي تصبح العملية السياسية تتميز بالنظرة الجامدة وإهمال الجوانب المتحركة التفاعلية، وهو ما يؤدي إلى تقديم صورة سطحية للعمليات السياسية المختلفة وللوظائف السياسية لتلك المؤسسات[(27)].

3- معيقات التنمية السياسية في الجزائر:

عانت الجزائر العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي لعبت دورا هاما في عرقلة مسيرة التنمية السياسية بما يجسد الممارسة الديمقراطية، وقد كشفت هذه الأزمات عن الخلل الذي أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي وأثبت عجز النظام عن استيعابها، مما أدى إلى قيام النظام الجزائري بتبني الخيار التعددي ورفع شعار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

أ- أزمة الشرعية: يمثل هذا العامل السياسي مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات التي عرفها النظام السياسي

الجزائري، إذ أنه منذ الاستقلال ظلت مسألة شرعية السلطة في الجزائر مطروحة وبحدة، حيث تمثل الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم ويعتبر الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة، بالرغم من أن كل المواثيق الثورية والدستورية التي عرفتها الجزائر تؤكد على سيادة الشعب واعتباره مصدرا لكل مشروعية.[28]

ب- عدم الاستقرار السياسي: وقد نتج عن فقدان النظام السياسي لمشروعيته ما يعرف بأزمة اللااستقرار السياسي، وأهمها عدم استقرار القيادة السياسية حيث انه إذا كانت الجزائر قد شهدت فترة طويلة من الاستقرار على مستوى الرئاسة منذ 1965 والى غاية 1992، ليدخل النظام السياسي بعدها في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي ما عبر بحق عن تضافر الأزمة السياسية مما أثر على التنمية السياسية وبناء حكم رشيد، من خلال التأثير على الشرعية والمشاركة السياسية وتعطيل الحياة السياسية بفرض قانون الطوارئ.

ج- العنف السياسي: يمثل العنف السياسي مفهوما رئيسا لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي، ولقد برز العنف في نظام الحزب الواحد خلال أعمال القمع والاغتيالات السياسية، لتنفجر الأوضاع منذ أكتوبر 1988 وتدخل البلاد بذلك في دوامة العنف المسلح الذي تطور بسرعة عقب إلغاء الانتخابات التشريعية عام 1992، ولجوء الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي فازت بتلك الانتخابات إلى استخدام العنف، بهدف تقويض الدولة والاستيلاء على السلطة[29]، وهو ما قابله الجيش بسياسة أمنية استئصاليه نتج عنها استفحال الظاهرة وتعقدها ما أثر وانعكس سلبا على أي عملية للتنمية السياسية.[30]

د- أزمة المشاركة السياسية : وفق هذا السياق تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، ومن مظاهر هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية، حيث أن الانتخابات الجزائرية بشكل عام اتسمت باستمرار ظاهرة انخفاض المشاركة السياسية وارتفاع نسبة المقاطعة والامتناع عن التصويت، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 ب 35.67% فقط، وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى افتقاد المواطن الثقة في قنوات المشاركة السياسية (كالأحزاب السياسية، المنظمات الجماهيرية، التنظيمات النقابية ...)، نظرا لعدم تمتعها بوجود مشروع مجتمع تسعى لتحقيقه وعجزها عن تقديم برامج وبدائل طموحة من ناحية، واستنفاذ طاقتها في الصراعات والانقسامات الداخلية من أجل الزعامة من ناحية ثانية[31].

مما سبق يتضح أن أزمات التنمية السياسية في الجزائر خطيرة ومتشعبة في آن واحد، وقد أدى تفاقم أزمات التنمية السياسية فيها إلى إخفاق عملية بناء دولة قوية تسهم في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات السياسية أو في تطبيق سياسات الإصلاح، مما كان لها تأثير عميق وانعكاس سلبي على تطوير مختلف المجالات التنموية، إذ عرقلت عملية الحصول على مؤسسات سياسية صلبة ودائمة قابلة

للتحكم في عناصر القوة السياسية وتطويرها وتوجيهها نحو الأفضل.

على هذا الأساس فالتنمية السياسية في الجزائر هي مسألة شكلية وظرفية أكثر منها جوهرية دائمة، وهي ليست وسيلة لتغيير قواعد وسلوك وأهداف النظام بقدر ما هي وسيلة تكييفية لاستمرارية القوى السياسية المهيمنة في النظام ومنه الحفاظ على نفس نمط الحكم في صورة ديمقراطية .

4- الإصلاحات المتبعة لتوسيع نطاق الحكم الراشد في الجزائر

مع تنامي وتيرة الإصلاحات في الجزائر تزايد اهتمام السلطة السياسية بموضوع الحكم الراشد بصورة واضحة، وحاولت أن تعتمد ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد من آليات لتطبيق الأسس النظرية لهذا الأخير، حيث يتم ذلك من خلال عقلنة وترشيد تسيير وتأسيس نظام الحكم، وكذا وجوب الاعتماد على المتابعة الفعلية للمواضيع التي اشتملت عليها الأسس النظرية للحكم الراشد، وتوفير البيئة الملائمة لتجسيدها وتهيئة الأرضية الصحيحة لتأسيسها.

ولتجسيد ذلك تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات ابتداء من سنة 1999 تاريخ انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث سعى إلى استتباب الأمن والحد من التهديد الإرهابي من خلال عدة مشاريع وإصلاحات قام بها، كان أولها قانون الوئام المدني في سبتمبر 1999 مما سمح بالتخفيف من شدة العنف ما انعكس على الاستقرار السياسي في الدولة.

أما عن الفساد فقد صرح عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له " أن الفساد يشكل قضية شائكة وقد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب، وأنه من الضروري أخلقة الإدارة والاقتصاد الجزائري باتخاذ الإجراءات الرادعة والكافية لمكافحته "[32]، هذا ما أوجب اتخاذ إجراءات لمحاربة الفساد أهمها ما تم في سنة 2006 بتحديد الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الفساد، وخلق الآليات الكفيلة بمراقبة مدى تطبيق القانون ونجاعته على أرض الواقع، وهذا ما تجسد في النص القانوني رقم 06- 01 الصادر بتاريخ 20- 02- 2006، والذي تضمن مجموعة من التدابير للوقاية من الفساد ومكافحته لضمان النزاهة والشفافية في تسيير القطاع العام والخاص.[33]

كما اهتمت البرامج الحكومية مابين 2004 و2006 بتحسين قانون الوظيف العمومي فيما يخص تأهيل الموظفين وظروفهم الاجتماعية، إضافة إلى المصادقة على الأمر 06- 03 المؤرخ ب 15 جويلية 2006 للتكيف مع المعطيات الجديدة المتعلقة بدور الدولة وحقوق وواجبات وضمانات الموظف الحكومي، وقد جاءت معظم هذه الإصلاحات بهدف ترشيد تكاليف الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها وفق ما يحقق الاستجابة لتطلعات المواطنين ورد الاعتبار للوضعية القانونية للموظف العمومي.

أما في المجال الاقتصادي ومن خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مثل إنشاء صندوق ضبط الإيرادات عام 2000، مع تحديد سعر مرجعي لبرميل البترول تُبنى عليه الميزانية العامة، والفارق بين السعر المرجعي والسعر

الحقيقي يتم تحويله إلى هذا الصندوق الذي بلغت إيراداته 603 مليار دينار سنة 2002 والى 1226 مليار دينار سنة 2006، ويدل هذا على مستوى النوعية التنظيمية وفاعلية الحكومة، وتمثل هذه المؤشرات بعض آليات الحكم الراشد إذ مكن من تغطية حالات العجز في الميزانية وتخفيف المديونية الخارجية التي بلغت33,65 مليار دولار سنة 1996 لتصل إلى 16,4 مليار دولار سنة 2005، كما إن الاستغلال الأفضل لهذه الإيرادات يمكن من تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية وبرامج الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية.

في نفس المجال تبنت الجزائر في إطار الحكم الراشد عدة برامج للإصلاح الاقتصادي ونجد منها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، ومن ثم برنامج دعم النمو (2005- 2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، مما سمح بتسجيل معدلات عالية في مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية، وترجع هذه النتائج التطورات التي كانت تعرفها آليات الحكم الراشد من فعالية حكومية وأطر تنظيمية.

من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن هناك جهود تبذل من قبل السلطة بغية ترشيد حكمها، وتعمل على تجسيد مبادئ وآليات تحقيق الحكم الراشد على عدة أصعدة، لكن بوجود بعض الصعوبات والعراقيل أخذت التجربة الجزائرية في هذا المجال تمشي بخطى متثاقلة على طريق الحكم الراشد ومن بين هذه المعيقات ما يلي:

1- ضعف قدرات النظام السياسي في التحكم في ظاهرة الفساد.

2- عدم فعالية المؤسسات الحكومية وعدم تمتعها بالاستقلالية الكافية، الأمر الذي انعكس على نوعية التشريعات ونوعية الخدمات.

3- الحالة الأمنية غير المستقرة التي تميز الوضع في الجزائر، أثرت بشكل مباشر في توفير استقرار سياسي تام يساعد على بناء مؤسسات قوية تستجيب لمتطلبات المواطن والمجتمع.

4- عدم توفر أفراد المجتمع المدني على ثقافة تنظيمية راقية تساعدهم على النشاط في إطار اجتماعي منظم يتماشى وحاجيات المجتمع والدولة وليس التسلط واستغلال النفوذ من أجل تلبية مصالحهم الضيقة.

تأسيسا على ما تقدم فإنه من أجل تجسيد الحكم الراشد في الجزائر، يجب توفر نظام سياسي يؤمن بضرورة دمقرطة مؤسساته وإعطاء الصلاحيات الكاملة والاستقلالية التامة للسلطات العامة، في مقابل التخلي عن ضبط التسيير السلطوي النابع من مقومات الفكر التسلطي والانفرادي بالسلطة إلى جانب ضرورة خلق إدارة حكومة فعالة تعتمد معايير الجودة والكفاءة والفعالية من خلال العمل على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع الأجهزة الحكومية أو بالأحرى تطبيق ما يسمى بالحكومية الالكترونية والإدارة الالكترونية باعتبارها أهم مقومات الحكم الراشد في أي دولة.

5- الأولويات الأساسية للإصلاح والتنمية السياسية :

إن الإصلاح السياسي هو قدرة النظام السياسي الحاكم على التكيف مع إيقاع التغيير المجتمعي والإقليمي والدولي (التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية)[34]، لذلك فإن الإصلاح والتنمية السياسية في الجزائر باتا ضرورة حتمية للإفلات من شرك الأزمة التي تمسك بخناق مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، لا سيما في ظل التغيرات الحاصلة في البلاد العربية والأفكار المطروحة دليا، لذلك فإن حدوث التفعيل المطلوب لعملية التنمية السياسية في الجزائر يتطلب الكثير من الشروط التي تتمحور حول مرتكزين:

- **الأول**: إعادة هيكلة الإطار الدستوري والقانوني بما يتوافق مع تفعيل عملية الانفتاح السياسي، وينصرف المطلوب في هذا الإطار إلى تكريس عملية الفصل بين السلطات وتمكين دور البرلمان، وشرعنة وضع القوى السياسية باعتبارها أحزابا وإطلاق العمل الأهلي.

- **الثاني**: ينصرف إلى تطوير الشق القيمي في عملية التنمية السياسية من أجل التأسيس لثقافة سياسية دافعة إلى تدعيم ذلك الإصلاح، وتصور العملية السياسية بوصفها منافسة بين الفئات المختلفة وليس موضعا للاحتكار الأبدي من قبل فئة بعينها.

وفق هذا السياق فإن تجسيد الإصلاح والتنمية السياسية الفعالة في الجزائر المحققة للحكمالديمقراطي الرشيد يستدعي ضرورة توفر العديد من العناصر والآليات الضامنة لتجسيد ذلك النمط من الحكم والمتمثلة فيما يلي:

1- الإصلاح الدستوري والتشريعي: يعتبر الإصلاح الدستوري اللبنة الأساسية التي تبنى عليها خطوات الإصلاح اللاحقة، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية الحقيقة،[35] جاء ذلك بعد إعلان رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمة في 15 أبريل 2011م عن رغبته في إدخال تعديلات جديدة على الدستور الجزائري* .

2- الإصلاح السياسي/ المؤسسي: وجوهره هو اتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤدي إلى تفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم، وفي هذا السياق يمكن تكريس الدستورية القانونية كأساس لشرعية السلطة في الأنظمة السياسية العربية.[36]

3- إصلاح المؤسسات والهيئات السياسية: وفق مبدأ " المأسسة السياسية العقلانية "** الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

4- إطلاق الحريات: ذلك لأن التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية،[37] وقد خصص مشروع قانون البلدية مجالا واسعا لتنظيم الدور التشاركي للمواطنين في صنع القرار المحلي.***

5- ضمان حق مشاركة الشعب في إدارة الحكم من خلال توفير الحرية الشخصية

والعامة، وتوفير المناخ الذي يسمح بالمشاركة في صنع القرارات الوطنية.[38]

6- إصلاح مسار وغايات التنمية على النحو الذي يضمن تعظيم الناتج وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية على نحو عادل.[39]

إن هذه الإجراءات والمطالب تعد من المقومات الأساسية المهدة لإصلاح الحكم، وبالتالي شعور المواطن بوطنيته وبالانتماء والولاء للمجتمع وللنظام السياسي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار روح المشاركة ومن ثم تهيئة البيئة الملائمة لتعميق وترسيخ البديل التنموي السياسي المستديم والمتوازن وتحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع.

- **الخاتمة :**

من هذا المنطلق فإن الدولة الجزائرية بحاجة إلى تبني إستراتيجية وطنية تضمن تحقيق إصلاحات عميقة في بنيتها السياسية المؤسسية ومنظومتها التشريعية القانونية وبنائها الاجتماعي الثقافي، إذا ما أرادت تجاوز مختلف الأزمات السياسية التي بات النظام الجزائري يعانيها، إستراتيجية تهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية السياسية التي تعتبر ركيزة محورية لإطلاق قاطرة الإصلاح الديمقراطي، كهدف وطني لبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر، ضمن عملية تحديثية شاملة للمجتمع والنظام السياسي، اقتداء بما دونه الكواكبي في خاتمته حيث يسوق قاعدة أساسية فحواها " أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد، فمعرفة الغاية ولو إجمالا، شرط طبيعي للإقدام على كل عمل، وهو ما يمكن التعبير عنه " بالرؤية الإستراتيجية للإصلاح ".

الهوامش:

(1) ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن محمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 07.

(2) رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002، ص 24.

(3) محمد زاهي بشير المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، بنغازي: جامعة قاز يونس، 1998، ص 171.

(4) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997، ص 13.

(5) عبد المطاب غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص144.

(6) نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: دار جهينة، 2007، ص 101.

(7) عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج01، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 100.

(8) عبد المجيد العزام،" التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن "، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 02، عمان: الجامعة الأردنية،2006،ص 366.

(9) ناصر عبد الناصر، **دور البرلمانات والبرلمانين في مكافحة الفساد**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2010، 119.

(10) سلوى شعراوي جمعة، وآخرون، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، ط2،القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001، ص 04.

(11) حسن كريم،" مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية "، **المستقبل العربي**، العدد 309، مركز دراسات الوحدة العربية،نوفمبر 2004، ص 40.

(12) عبد الكريم قلاتي،" الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة "، **مجلة إدارة**: المدرسة الوطنية للإدارة،العدد 39، 2010، ص 29.

(13) علي الصاوي،" الصياغة التشريعية للحكم الجيد ؟ إطار مقترح للدول العربية "، ورقة لحلقة النقاش التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **برنامج إدارة الحكم في الدولة**، بيروت: مجلس النواب اللبناني،2003، ص 02.

(14) حسن كريم، **مرجع سابق الذكر**، ص 41.

* أنظر: تقرير التنمية الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002.

(15) إدريس بوكرا،" التطور الدستور وحالات الأزمة بالجزائر"،_**مجلة الفكر البرلماني**: منشورات مجلس الأمة، العدد 07،ديسمبر 2004،142.

(16) عمرو عبد الكريم سعداوي،" التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا "، **السياسة الدولية**، العدد138، أكتوبر 1999، ص 66- 67.

(17) هناء عبيد، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004،ص 149.

(18) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص141.

(19) هناء عبيد، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (أحمد منيسي محرر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 133.

(20) ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006، 172.

(21) حسن بن كادي،" التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية" ، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007- 2008، ص 133.

(22) اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 43.

* أهمها: انتخابات 1997 التشريعية والانتخابات المحلية في أكتوبر من نفس السنة، وانتخابات مجلس الأمة في ديسمبر من السنة نفسها، ثم الانتخابات الرئاسية سنة 1999، ثم التشريعية في ماي 2002 والرئاسية في 2004...الخ

(23) أمينة المسعودي،" الإصلاحات الدستورية في العالم العربي: ما تكشفه رغم محدوديتها "، مداخلة ضمن ملتقى **مبادرة الإصلاح العربي**، مراكش، جانفي 2010.

* القانون العضوي رقم 12/05 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام.

(24) القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 02، 15 يناير 2012، ص 10.

** القانون العضوي رقم 12/06 والمتعلق بالجمعيات

*** أكد عبد العزيز بوتفليقة أنه ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنيها الى ممارسة حقهم الانتخابي وفي توفير ظروف ديمقراطية وشفافة لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة. من خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011. أنظر المواد 171- 172- 173 من القانون العضوي رقم 12/01 المتعلق بنظام الانتخابات، وفيما يخص صلاحيات اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات أنظر المواد من المادة 174 إلى المادة 181 من نفس القانون العضوي.

(25) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12/03 المؤرخ في 12 يناير 2012، والذي يحدد آليات زيادة فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الأول، 14 يناير 2012، ص 39.

(26) أنظر المادة 02 من القانون العضوي رقم 01/12، يحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الأول، 14 يناير 2012، ص 41.

(27) خنوش محمد، " معوقات الإصلاحات السياسية في الجزائر "، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: **الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق**، بقسم العلوم السياسية: جامعة تبسة، يوما 22و 23 أفريل 2013، ص01

(28) _ محمد هناد،" النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار"، في كتاب: عبد الله حمودي(محرر)، **وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، المغرب: دار طوبقال للنشر،1998،ص 94.

(29) رياض الصيداوي، " الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر "، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص 540.

(30) عبد الناصر جابي، **الانتخابات: الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998، ص 39.

(31) محمد بلغالي، " الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية حالة الجزائر، **دراسات استراتيجية**، العدد 14، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،مارس 2011، ص 60.

(32) إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 842.

(33) جباري عبد الحميد، " دور القانون الأساسي للوظيفة العمومية في تفعيل الإدارة العامة في الجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر: مجلس الأمة، العدد 14، نوفمبر 2006، ص 175.

(34) محمد كنوش الشرعة، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم والدلالات "، 19- 03- 2011 http://alarabalyawm.net/pages.php?news_id=288863

(35) صبري سعيد، **الديمقراطية**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007، ص 96.

◆ حيث أكد رئيس الجمهورية عند افتتاحه للسنة القضائية 2009/2008على أن التعديل الدستوري المقترح هو تعديل جزئي استعجالي سيتبع بمراجعة دستورية عميقة وشاملة...فعلى ضوء معاينة تداخل السلطات في ممارستها لمهامها من حين لأخر فقد برزت ضرورة إدخال تصحيحات مستعجلة على بعض أحكام الدستور لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة.

(36) حسنين توفيق إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص 81.

◆◆ **المأسسة السياسية:** هي الاعتماد على عملية صنع القرار السياسي على الهياكل والأطر النظامية المختلفة من برلمانات وأحزاب وجماعات ضغط، بحيث تصير المأسسة بهذا المعنى نقيضا للشخصانية التي ترتكز على العنصر الشخصي في العملية السياسية والتي تتصف بها بلدان العالم الثالث، انظر: هلال علي الدين، معجم المصطلحات السياسية، ص 219.

(37) إسماعيل سراج الدين، **قضايا الإصلاح العربي**، مكتبة الإسكندرية، 2005، ص 283- 284.

◆◆◆ خصص مشروع قانون البلدية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في أفريل 2011 بابا كاملا ضمنه خمس مواد لتوضيح الدور التشاركي للمواطنين وذلك لتحفيزهم وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، أنظر المادة رقم 12 من مشروع قانون البلدية.

(38) طاشمة بومدين، **مرجع سابق الذكر**، ص 247.

(39) ثناء فؤاد عبد الله،" الإصلاح السياسي: خبرات عربية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 12، 2006،ص 36.